مؤتمر نزع السلاح

Arabic

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٣٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد رافيناتا أرياسينها ..... (سري لانكا)

GE.18-03707(A)

1803707

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أُعلِن افتتاح الجلسة العامة ١٤٣٧ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، أيها الزملاء الأعزاء، لقد كانت المناقشات التي دارت يوم الثلاثاء الماضي مشجعة ومنفتحة وباعثة على التفكير. وأنا ممتن لكم على الروح الإيجابية التي تحليتم بها خلال المناقشات غير الرسمية وعلى أفكاركم. وأقترح أن تواصل الوفود اليوم التفكير في أسباب فشل جميع الأعمال المبينة في الجدول الذي أعدته الرئاسة، وأن تتناول في مداخلاتها سبل تنقيح هذه المقترحات السابقة أو دمجها أو إعادة تنظيمها لتتكيف مع الظروف الراهنة.

ومرة أخرى، أعتزم إجراء هذه المناقشة في إطار غير رسمي وتعليق الجلسة العامة الرسمية والاجتماع من جديد في جلسة غير رسمية. وعليه، قبل أن نفعل ذلك، أشير إلى أن هناك قائمة من المتحدثين الذين يودون أخذ الكلمة. لنبدأ بهذه القائمة أولاً ثم ننتقل إلى الجلسة غير الرسمية. هل تقبلون بذلك؟

تضم القائمة التي بين يدي إثيوبيا وبيلاروس وشيلي وألمانيا والاتحاد الروسي واليابان.

والآن، أدعو سفير إثيوبيا لأخذ الكلمة. صاحب السعادة، لكم الكلمة.

السيد بوتورا (إثيوبيا) *(تحدث بالإنكليزية):* اسمحوا لي بداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا على ثقة من أن المؤتمر سيستفيد من قيادتكم المقتدرة، وأؤكد لكم تعاون وفدي ودعمه الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

كما أود أن أودع صاحب السعادة، سفير الاتحاد الروسي، أليكسي بورودافكين وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية. وأود كذلك أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بسفراء أيرلندا وإيطاليا وبولندا وبيرو ومصر والمكسيك والنمسا، وأتمنى لهم دورة مثمرة وإقامة طيبة في جنيف.

وتشير إثيوبيا إلى أهمية المؤتمر القصوى بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لتعزيز نزع السلاح النووي على المستوى العالمي وجعل العالم في مأمن من انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، يجب أن نثابر على تجديد الجهود التي نبذلها من أجل الحفاظ على مصداقيته من خلال تنشيط أعماله الموضوعية. ولهذا السبب، تود إثيوبيا، في بداية هذه الدورة السنوية، أن تشدد على ضرورة التعجيل باعتماد برنامج العمل ليتسنى بدء مفاوضات موضوعية حول العناصر الواردة في بنود جدول عمل هذا المؤتمر. وفي هذا الصدد، تعرب إثيوبيا عن تقديرها للجهود التي بذلتموها، سيدي الرئيس، في تجميع مختلف المقترحات المقدمة منذ عام ٢٠٠٠ لتمكين أعضاء المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع برنامج عمل متوازن وشامل.

ونحن – الحاضرين هنا – جميعاً ندرك الخطر الكبير الذي يحدق بعالمنا اليوم إذا ما استمر وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وإننا نؤمن بقوة بأن التأخير في اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على هذه الأسلحة يكلفنا جميعاً ثمناً باهظاً في مجال صون السلم والأمن الدوليين وتجنب التصعيد نحو حرب نووية شاملة.

ومن بين العوامل التي تعقّد المسألة، كما بينتم – صائبين – في ملاحظاتكم الاستهلالية، إمكانية استخدام جهات فاعلة من غير الدول الأسلحةَ النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومنه، تدعو إثيوبيا جميع الأطراف المعنية إلى أن تدرك الحاجة الملحة إلى الشروع

في مفاوضات بناءة تفضي إلى القضاء على الأسلحة النووية على المستوى العالمي، على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه، ضمن إطار زمني محدد. ويشمل ذلك حظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها. وتدعو إثيوبيا أيضاً جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى العمل على القضاء التام على الترسانات النووية، كجزء من التزامها بالمادة السادسة من المعاهدة.

ووفقاً لتوصيات المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، التي تشمل ضرورة إجراء مفاوضات في إطار المؤتمر بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ترى إثيوبيا أن الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في عدم الانتشار النووي. وفي السياق نفسه، تعتقد إثيوبيا أيضاً أن الاهتمام باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية أمر بالغ الأهمية، ولذلك فهي تشجع المؤتمر على مباشرة مفاوضات على الفور بشأن وضع صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وانطلاقاً من هذه الروح، تهيب إثيوبيا بجميع الدول، وبصفة خاصة تلك التي تمتلك قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، أن تسهم بنشاط في تحقيق هدف استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح فيه، وأن تمتنع عن القيام بأي أعمال تتعارض مع هذا الهدف ومع المعاهدات القائمة في هذا الصدد التي تكتسي أهمية بالغة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

وتولي إثيوبيا أهمية قصوى لتعزيز اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها من قبل الدول الحائزة لها. ونحن نرى أيضاً أن هذه الضمانات تساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار والحفاظ على المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد أشير إلى ذلك بوضوح في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ومنه، تشجع إثيوبيا المؤتمر على العمل على وضع صكوك ملزمة قانوناً خاصة بكل بند من بنود جدول الأعمال الأساسية الأربعة، بما في ذلك بشأن ضمانات الأمن السلبية.

وفي الختام، أكرر تمنياتي لكم، سيدي الرئيس، بالنجاح في رئاسة المؤتمر وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين في مداولات هذا المؤتمر.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكر سفير إثيوبيا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير بيلاروس.

السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) *(تحدث بالروسية):* إن وفد بلدي يؤيد الجهود التي يبذلها الرؤساء الستة في سبيل الخروج من المأزق الذي آلت إليه مناقشات مؤتمر نزع السلاح.

وخلال دورة العام الماضي، كنت ميسراً مشاركاً في الفريق العامل للمؤتمر المعني بإيجاد سبل المضي قدماً خلال مناقشات بنود جدول الأعمال ٥ و٦ و٧. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من إحراز أي تقدم، فإن المناقشات كانت مفيدة على العموم.

ومما لا شك فيه أن المناقشات قد أبرزت الاختلاف الكبير في النُهج التي ترى الدول الأعضاء أنه ينبغي اتباعها عند معالجة هذه المسائل، والفرص المتاحة لمناقشتها في إطار المؤتمر،

والدور الذي يمكن أن يؤديه المؤتمر أساساً. وفي ذات الوقت، يبدو أننا تمكنا من تحديد اتجاه جديد، حيث همَّش المؤتمر عملياً العديد من المبادرات قيد النظر، مثل المبادرات المتعلقة بالأسلحة الإشعاعية. وفي هذه الأثناء، عبر العديد من الدول ببلاغة عن ضرورة أن يُناقِش المؤتمر التحديات والتهديدات الجديدة المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني، واستخدام الذكاء الاصطناعي، ونظم الأسلحة المستقلة المستخدمة لأغراض عسكرية، والفرص المتزايدة المتاحة أمام الجهات الفاعلة من غير الدول للحصول على مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل واستخدامها.

وبعبارة أخرى، علينا جميعاً التأكد من ارتباط عمل المؤتمر بذلك. وقد بينت المناقشات الأولية في دورة هذا العام أن هذه الحاجة شديدة الأهمية وملحة. ومع ذلك، لن أركز على سير المناقشات. وقد لُخصت الردود في التقرير الذي قدمتُه إلى السيد لين، رئيس الفريق العامل، على النحو الوارد في الوثيقة CD/2102.

وفي الوقت نفسه، ما زلت أعتقد أن المؤتمر ينبغي أن يكون أكثر طموحاً في مناقشة هذه المسائل وغيرها من التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي، دون المساس بالمحادثات المتعلقة ببنود جدول الأعمال الرئيسية الأربعة.

ووفدنا مقتنع بأن بنود جدول الأعمال ٥ و٦ و٧ متصلة بولاية المؤتمر، نظراً إلى العلاقة الوثيقة بين الإنجازات العلمية والتقنية وإمكانية استخدامها استخداماً عدائياً، وإمكانية أن يضاهي أثرها المدمر أثر استخدام الأسلحة النووية، وكذلك الدور الجديد للجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما الجماعات الإرهابية، والتغييرات في المذاهب العسكرية، والتحول صوب تعزيز دور الأسلحة التقليدية.

وانطلاقاً من تعليقات الدول، أود أن أشير إلى أن المؤتمر ينبغي له، في رأيي، أن يحظى بآلية استعراض فعالة للتصدي للتهديدات والتحديات الناشئة، وتحديد مشاكل وثغرات قانونية معينة، وتطوير الوسائل اللازمة للردّ في الوقت المناسب.

ونحن، في هذا العام، نجد أنفسنا من جديد داخل حلقة مفرغة تحول دون اعتماد برنامج عمل المؤتمر الذي يغلب عليه الطابع التقني. وربما ينبغي لنا عدم السعي إلى حل جميع المسائل المطروحة علينا دفعة واحدة. فعلى سبيل المثال، عند التطرق لضرورة الشروع في مفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية، ما من سبب يمنع المؤتمر، في المرحلة الأولى، من النظر في موضوع الوثيقة المستقبلية والغرض منها ونطاقها، أي العناصر الأساسية المكونة لأي اتفاق قانوني دولي. وسيكون ذلك النقطة الفعلية لبداية المفاوضات، مهما كان مسمى هذه العملية على الورق.

وفي الختام، أود أن أوجه الانتباه إلى المادة ٢٨ من النظام الداخلي للمؤتمر. ووفقاً لهذه المادة، يقوم المؤتمر، بناء على جدول أعماله، بوضع برنامج عمله الذي يشمل جدول أنشطته لتلك الدورة. ويبين اعتماد جدول الأعمال بتوافق الآراء اتفاقنا بشأن المسائل المعروضة على المؤتمر. ولذلك، أدعو جميع الوفود إلى اتخاذ نهج خلاق ومرن عند وضع الجدول الزمني لأنشطة المؤتمر لهذا العام.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. وأعطي الكلمةَ الآن لوفد شيلي.

السيد لاغوس (شيلي) *(تحدث بالإسبانية):* سيدي الرئيس، لقد طلب وفدي أخذ الكلمة مرة أخرى ليعرب مجدداً عن قلق بلدنا إزاء استمرار تهديد الأسلحة النووية لأمن جميع سكان كوكبنا ولبقاء البشرية.

وفي جلستنا الافتتاحية التي عُقدت الأسبوع الماضي، ضممنا صوتنا إلى الوفود التي رحبت باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، كما رحبنا بالحوار الأخير بين الكوريتين، بصفته تطوراً إيجابياً في سياق الأمن الدولي المعاصر. بيد أن هذه الأنباء الطيبة لا ينبغي أن تمنعنا من تقييم الحقائق على أرض الواقع بطريقة موضوعية، بالنظر إلى الحاجة الملحة للاستجابة للتصعيد المقلق في التهديد النووي.

وكما ورد في النشرة الصادرة مؤخراً بعنوان "the *Bulletin of the Atomic Scientists*"، أصبحت عقارب الساعة الرمزية التي تنذر بالكارثة النووية (Doomsday Clock) تقارب دقيقتين قبل منتصف الليل، وهو موعد الكارثة.

وقد وصلنا إلى هذا المآل المثير للهلع بسبب إصرار البلدان الحائزة للأسلحة النووية على إسناد دور لهذه الأسلحة بل وتعظيم هذا الدور في مبادئها الدفاعية والأمنية الوطنية، وهي سياسة عززت السباق نحو تحديث هذه الترسانات وتطوير تكنولوجيات جديدة للأسلحة النووية.

ومما يثير القلق أيضاً أن هناك خططاً لخفض العتبة بهدف تبرير استخدام هذه الأسلحة في سياق ما يسمى بالحرب النووية المحدودة. ونحن، إذ نستند إلى البحوث العلمية التي أجريت في السنوات الأخيرة على نطاق واسع، مقتنعون أي استخدام للأسلحة النووية ستكون له عواقب كارثية على المستوى الإنساني، بغض النظر عما إذا كان ذلك الاستخدام متعمداً أم عرضياً.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ بقلق تعليق المفاوضات بشأن تخفيض الأسلحة الثنائي بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين والتهديد باستخدام هذه الأسلحة بزعم أن هذا التهديد أداة مشروعة للسياسة الخارجية.

وكل هذه العوامل تدنينا من منتصف الليل. ولأنه لا يمكننا الاستمرار في قبول هذا الاتجاه المثير للقلق، فعلينا أن نصرّ على توسيع نطاق التعاون الدولي القائم على التعددية والقانون الدولي وأن نسترشد بأهدافنا الشاملة.

ولذلك، نرحب بقرار الأمين العام بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في أيار/مايو من هذا العام.

وينبغي ألا تُتَّخذ حيازة الأسلحة النووية وسيلة لتعزيز مكانة أي بلد. ونحن نشاطر البابا فرانسيس الرأي الذي عبر عنه في أواخر العام الماضي بأن وجود الأسلحة النووية يعطي شعوراً زائفاً بالأمن وبأن هذه الأسلحة تزرع عقلية الخوف التي يؤثر على الجنس البشري بأكمله.

وفيما يتعلق بعمل هذه الهيئة، سيدي الرئيس، نؤكد من جديد تقديرنا للجهود التي تبذلونها للتأكد من أننا نمضي قدماً نحو اعتماد برنامج عمل. إن الوضع الصعب لعملية نزع السلاح وعدم الانتشار يتطلب من المؤتمر أن يضطلع أخيراً بولايته بصفته هيئة مكلفة بالتفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية.

وعلى غرار سفير بيلاروس، عملنا ميسرين مشاركين في مناقشات الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، ونستطيع التأكيد، استناداً إلى منظورنا بخصوص المداولات، أنه ما زالت هناك اختلافات كبيرة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، لاحظنا ظهور إرادة سياسية لدى الأغلبية لدعم المناقشات والمفاوضات الجارية في هذه الهيئة بشأن مختلف الاقتراحات المتعلقة بالأمن في الفضاء الخارجي.

وسمعنا كذلك خلال المناقشات التي دارت الأسبوع الماضي ويوم الثلاثاء عدة مقترحات مثيرة للاهتمام بشأن النُّهج المبتكرة لمناقشة تنشيط أعمال مؤتمرنا. وفي هذا الصدد، نشاطر سفير البرازيل الفكرة والمقترح اللذين طرحهما في الاجتماع الأخير، وهو أنه ينبغي أيضاً النظر في إمكانية مناقشة صكوك قانونية غير ملزمة وربما التفاوض عليها. ومن الواضح أن هذه الصكوك لا ينبغي استخدامها بديلاً لوضع صكوك قانونية ملزمة، وإنما يمكن أن تكون بمثابة خطوات وسيطة قيّمة في سياق نهج تدريجي. وقد يمكننا هذا النهج الأكثر مرونة على الأقل من بدء مرحلة جديدة من المناقشات، على أمل الوصول إلى مفاوضات، ومنه تجنب انتهاء العملية مرة أخرى إلى طريق مسدود.

إنه لمن مصلحة الجميع أن يحافظ هذا المؤتمر على مصداقيته وشرعيته بصفته الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية)*: أشكر ممثل شيلي، وأعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا.

السيد بيونتينو (ألمانيا) *(تحدث بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام للغاية. وسيبذل وفدي كل ما في وسعه لدعم الجهود التي تبذلونها. وأود أيضاً أن أرحب بزملائنا الجدد في مؤتمر نزع السلاح. وستجدون أن مجتمع نزع السلاح مجموعة ودودة ومنفتحة تماماً، وهو ما يسهل علينا العمل هنا.

وعاماً بعد عام، نجد أنفسنا أمام التحدي المتمثل في كيفية التغلب على الجمود الذي يشل المؤتمر. وبالنظر إلى صعوبة السياق الأمني العالمي، وبعد كل الجهود التي بُذلت في الماضي ووُثِّقت في التجميع الذي أعدَّه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح باسم رئاستكم، نحن نتحلى بما يكفي من الواقعية لنعرف أن أي مقترح يدعو إلى تغيير الوضع الراهن سيواجه معركة قاسية، على غرار ما حدث في الماضي. ومع ذلك، وجدنا ما يشجعنا عندما سمعنا في الاجتماع الأول من دورة المؤتمر لهذا العام عدداً كبيراً من الدعوات إلى التحلي بقدر أكبر من الإبداع والمرونة في تحديد عتبة لبرنامج العمل. ولا ينبغي أن يشكل برنامج العمل الهدف المنشود لعملنا وغاية في حد ذاته، وإنما أداة لبدء العمل على وضع صكوك لتعزيز عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة ولدرء أي توجهات للدخول في سباق تسلح جديد.

وفي الجلسة الافتتاحية لدورة المؤتمر لهذا العام، أشرنا إلى إمكانية النظر في اتباع نهج جديد يسترشد بالواقعية والشعور بالمسؤولية فيما يخص مستقبل هذه الهيئة. وقلنا إن قنوات

الاتصال التي يكفلها المؤتمر تزداد أهمية في سياق عالمي يطبعه تضارب المصالح الأمنية، وإنه ينبغي لنا الاستفادة قدر الإمكان من المنصة القائمة، استناداً إلى تجارب الماضي الإيجابية عندما كانت مناقشاتنا الموضوعية تدور حول البنود الأساسية لهذا المنتدى. ومرة أخرى، قد يكون الشروع في مفاوضات موضوعية، باعتبار ذلك برنامج عمل، منظوراً غير واقعي في عام ٢٠١٨. ويمكن تيسير ذلك من خلال إعطاء المؤتمر ولاية أكثر تحديداً تتضمن هذا النوع من المناقشات المتعمقة بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية دون الاضطرار إلى سلك طرق إجرائية طويلة والتفافية لتحقيق ذلك. ومع ذلك، علينا أيضاً أن نحرز تقدماً على مستوى بعض بنود جدول الأعمال الأساسية على الأقل ووضع نُهُجَ جديدة. وقد يشمل ذلك إجراء مناقشات بشأن التحديات الأمنية العالمية الجديدة، مثل التحديات المتصلة بالذكاء الاصطناعي واستقلال التكنولوجيات وتهديدات الفضاء الإلكتروني.

وعموماً، قد يشمل النهج المقترح، في رأينا، الجوانب الأربعة التالية. يتعلق الجانب الأول بالمضمون، إذ علينا جعل المؤتمر من جديد منتدى للنقاش الموضوعي والمستمر، حتى في ظل عدم وجود برنامج عمل محدد ذي ولاية تفاوضية واضحة. وفي هذا السياق، ينبغي أن نكلف المؤتمر بولاية لتوسيع المناقشات الموضوعية بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية وتعميقها باستمرار، ولا سيما نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، بما في ذلك معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن التحديات الجديدة أو ما أسمته مؤخراً الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، "frontier issues" (مسائل التكنولوجيا الحديثة). ويمكن أن تتوخى المناقشات، في المقام الأول تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم ما سبق الاتفاق عليه في إطار مؤتمر نزع السلاح؛
- تعميق وتوسيع نطاق المناقشات من تلك النقطة، حيثما أمكن؛
- النظر في القيمة المحددة لكل موضوع من مواضيع هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك الأمن الإقليمي والعالمي؛
- تحسين فهم متطلبات الصكوك المحتملة، من حيث المعاملة بالمثل، والطابع العالمي والجدوى الإقليمية، بما في ذلك فعالية هذه الصكوك في منع الهجمات على هذه المصالح الحيوية.

ومع ذلك، سيكون إجراء جولة أخرى من المناقشات دليلاً على تدني مستوى طموح المؤتمر. فنحن بحاجة إلى منظور واضح من أجل السير نحو المفاوضات، وتلك هي مهمة المؤتمر. وهذا يؤدي بنا إلى الجانب الثاني الذي يتناول تحديد نقاط مرجعية واضحة. ونحن بحاجة إلى بلورة فكرة أوضح عن الإطار الذي يمكن أن تصبح فيه هذه القضايا التي تجري مناقشتها جزءاً من برنامج عمل رسمي ومخصص. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكننا وضع خريطة طريق تتعلق بكيفية تلبية هذه الشروط الإطارية، بما في ذلك:

- تعميق مناقشات المجال التقني المعنية وتوسيعها؛
- تحديد ولاية تفاوضية؛

- تحديد شروط النضج التي يبدو عندها السياق ملائماً لإجراء مفاوضات.

وينبغي التوصل إلى هذا الفهم من البداية حتى لا ترجأ المفاوضات من جديد إلى مستقبل بعيد وملتبس، وتصبح مرهونة بشروط مسبقة أخرى، كأن تُربط ببنود أساسية أخرى في جدول الأعمال.

وبالإضافة إلى تحديد الشروط التي ينبغي استيفاؤها من أجل بدء المفاوضات، قد نرغب أيضاً في النظر فيما إذا كان التفاوض بشأن معاهدة هو السبيل الوحيد للمضي قدماً، أو ما إذا كان الاتفاق على أشكال أخرى من الاتفاق مقبولاً أيضاً. وهذا هو الجانب الثالث للنهج المقترح، أي الشكل الصحيح.

وعلينا النظر في جميع أنواع الصكوك المناسبة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمناً واستقراراً بأدنى مستوى ممكن من التسلح. وفضلاً عن المعاهدات أو الاتفاقيات، يمكن أن يتخذ ذلك أيضاً شكل مدونة لقواعد السلوك أو إعلانات سياسية أو أي صك آخر يمكن أن يُسهم في تحقيق أمن مشترك ومتزايد للجميع. ويجب أن تكون فعالية كل صك محتمل المبدأ الذي يُهتدى به عند النظر في مختلف الخيارات.

أما الجانب الرابع فهو الاتفاق على الخطوات الوسيطة التي تفضي إلى مفاوضات كاملة. وغالباً ما تكون هذه الخطوات ضرورية لأنه لا يمكن الوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح الكامل والشامل دفعة واحدة. وفي مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، قد يتطلب الأمر ما يلي:

- أولاً، تحديد الشروط لضمان أن تبقى الخطوات الوسيطة في الدور الذي يفترض بها أن تؤديه، أي، أن تكون خطوة وسيطة صوب عالم خال من الأسلحة النووية، وألا تطمح بأي حال من الأحوال إلى الحفاظ على الوضع الراهن غير المرضي؛
- ثانياً، فهم الالتزامات التكميلية لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في إطار سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل غير المتناظرة، والتكنولوجيات الكاسحة الجديدة وأنشطة الجهات الفاعلة من غير الدول، بمن فيها الإرهابيون.

والجيد في الأمر هو أننا غير ملزمين بالبدء من الصفر. إذ باستطاعتنا الانطلاق من التقدم المحرز خلال اجتماع الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، ولا سيما التأملات المتعلقة بالمتطلبات اللازمة لولايات تفاوضية محددة ممكنة. وإن العملية التي حُددت للتو ينبغي أن تصبح تلقائياً في حال أذنت بها هذه الهيئة جزءاً من برنامج عمل للمؤتمر، ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك. ويرد بانتظام في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح الذي تعده وتقدمه الرئاسة الأخيرة موجز للعمل المضطلع به والتقدم المحرز في إطار هذه الولاية وذلك وفقاً للنظام الداخلي القائم.

وألمانيا راغبة في تحمل المسؤولية في العملية المحددة للتو ومستعدة لذلك، وفقاً لالتزاماتها السابقة. ونحن على استعداد لمناقشة هذه المقترحات مع شركائنا، وصدرنا مفتوح للملاحظات والآراء النقدية في هذا الصدد.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكر سفير ألمانيا على بيانه وعلى الجوانب الباعثة على التفكير التي طرحها. ويمكننا التفكير في ذلك ونحن نمضي في معالجة بقية الإجراءات المقررة لليوم وفي هذه المناقشة المتعلقة ببرنامج العمل.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) *(تحدث بالروسية):* يود الوفد الروسي أن يلفت انتباه جميع الحاضرين إلى حدث رئيسي في مجال إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وقد مرّ دون أن يلاحظه أحد تقريباً خلال منتديات نزع السلاح في جنيف. وأقصد بذلك الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي وُضعت في مؤتمر نزع السلاح.

ومع مرور الأعوام منذ ذلك الحين، أصبحت الاتفاقية واحدة من أنجح الآليات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي توفر الدعم الفعال لتحقيق الأمن الدولي. وقد أُحرزت نتائج مبهرة منذ عام ١٩٩٧، بالتخلص من ٩٦ في المائة من أكثر من ٠٠٠ ٧٢ طن من المواد الكيميائية الخاضعة للتدمير بموجب الاتفاقية. وبعبارة أخرى، نحن على وشك إنقاذ البشرية من هذا السلاح الفتاك.

وكانت الذكرى السنوية للاتفاقية العام الماضي معلماً بارزاً لبلدنا. إذ دُمِّرت آخر ذخائرنا الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبذلك أكملت روسيا برنامجها الخاص بالتخلص من مخزونات الأسلحة الكيميائية. وقد أكدنا مرة أخرى، عن طريق الإجراءات العملية، لا الأقوال، التزام بلدنا الراسخ بالوفاء بتعهداته بموجب الاتفاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، نفذنا العملية قبل الموعد المحدد، أي قبل ما يقرب من ثلاث سنوات على انقضاء المواعيد النهائية المتفق عليها. ونود تذكيركم بأن الأمر يتعلق تعلق في حالتنا بتدمير أكبر ترسانة من الأسلحة الكيميائية في العالم، بإجمالي ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠ طن من عوامل الحرب الكيميائية الفتاكة.

وغني عن البيان أن هذه العملية الواسعة النطاق تطلبت جهوداً غير مسبوقة من جانب الخبراء الروس في المقام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت مجموعة كاملة من الدول في تنفيذ برنامج الدولة الروسية الخاص بتدمير الترسانة الكيميائية، وهي: ألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا وتشيكيا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. ونحن ممتنون لجميع الشركاء على ما قدموه من مساعدة. والآن، ومع الوفاء بهذا التعهد الضخم، في وسعنا القول دون مبالغة إن إزالة ترسانة روسيا الكيميائية إنجاز تاريخي شاركنا جميعاً في تحقيقه.

ومع ذلك، لا يمكننا الشعور بالارتياح بعد. فلا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. وفي هذا الصدد، نناشد البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية أن تعجل بالسير على نهج روسيا، ونهيب بالدول التي لا تزال خارج المجال القانوني الدولي للاتفاقية أن تنضم إليها دون تأخير. ونحن مقتنعون بأننا سنتمكن، بوجود الإرادة السياسية الحازمة، من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وفي السنوات الأخيرة، واجه المجتمع الدولي تحدياً جديداً وخطيراً يتعلق باستخدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعات أخرى الأسلحة الكيميائية في الشرق

الأوسط. والإرهاب، كما يعلم جميعنا جيداً، لا جنسية له وهو لا يعترف بأي حدود. والإرهاب بواسطة أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً للبشرية جمعاء لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال التعاون.

وروسيا تدين بشدة الجرائم المرتكبة باستخدام الأسلحة الكيميائية، بغض النظر عمن يرتكبها وعن المكان الذي تحدث فيه. ونرى أن من الضروري السعي، في كل حالة على حدة، إلى إثبات الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة. بيد أنه لا يمكن التوصل إلى هذا الحكم إلا استناداً إلى أدلة دامغة.

وعلاوة على ذلك، ما فتئت روسيا منذ عدة سنوات تثير مسألة الحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية جماعية لمكافحة الإرهاب الذي يستعين بأسلحة الدمار الشامل. ونحن، المشاركين في مؤتمر نزع السلاح، يمكننا أن نسهم في القضية المشتركة المتمثلة في مكافحة هذا التهديد. لقد حان الوقت للانتقال من الأقوال والشكوك والتردد إلى الإجراءات العملية والشروع في وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وعناصر مشروع الاتفاقية الذي أعده الوفد الروسي بالتعاون مع سائر المشاركين المهتمين في المؤتمر لاتزال مطروحة على طاولة المؤتمر كقاعدة نستند إليها في جهودنا المشتركة. ونحن على استعداد للمشاركة في هذا العمل.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن وضع اتفاقية لمكافحة الإرهاب الذي يستعين بأسلحة الدمار الشامل لا يعني، بأي شكل من الأشكال، رفض تعزيز الآليات القائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتفاعل الوفد الروسي بصورة نشطة وبناءة مع شركائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وفي مجلس الأمن واللجنة ١٥٤٠.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد شيندو (اليابان) *(تحدث بالإنكليزية):* أشكركم، سيدي الرئيس، على تعميم تجميع المقترحات السابقة المفيد بشأن برنامج العمل. وإننا نجد ما يشجعنا في المناقشات النشيطة التي دارت خلال الجلسة العامة السابقة بشأن هذه المسألة. وكما ذكر اليابان الأسبوع الماضي، نؤيد وضع برنامج عمل واسع النطاق ومتوازن يستند إلى طريقة شاملة للجميع، لأن ذلك قد يلهم جميع الدول الأعضاء للتحلي بالمرونة وروح التسوية.

وفيما يتعلق بولاية برنامج العمل، من المؤكد أن من الأنسب لنا الوصول إلى ولاية تفاوضية. إن مهمتنا ومسؤوليتنا الجماعية أن نبدأ المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح. ونحن لم نف بهذه المهمة منذ مدة طويلة للغاية. وقد حان الوقت لنفعل ما يُنتظر منا القيام به. ونحن ندرك أن الكثير من الجهود والمحاولات قد بذلت في الماضي في سبيل الاتفاق على ولاية تفاوضية، ولكنها للأسف باءت للفشل. وتلك أيضاً حقيقة، وهي حقيقة تستدعي أن نفكر فيها. وإذا لم نتمكن من الاتفاق على ولاية تفاوضية على الفور، فهل لدينا خطة بديلة؟ وهل لدينا بديل؟ وهل يمكننا أن نضيع سنة أخرى هباء؟ علينا التفكير فيما يمكننا القيام به، وفي الخطوات التي ينبغي اتخاذها للاقتراب من بدء المفاوضات. ونحن نعتقد أننا إذا تمكننا من بدء العمل الموضوعي للإعداد للمفاوضات، فستكون تلك خطوة نتقدم بها نحو تحقيق هدفنا.

وفيما يتعلق باليابان، يجب التأكيد على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ضمن بنود جدول الأعمال الأساسية الأربعة، بيد أننا مستعدون للاستجابة بمرونة لباقي بنود جدول الأعمال، مثل نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. وعلاوة على ذلك، فإن تنشيط المؤتمر أمر ملح بالنسبة لنا أيضاً. وفي هذا الصدد، فإن فكرة أساليب العمل التي اقترحها سفير الهند في الجلسة العامة السابقة أمر مشجع واليابان مستعدة لمناقشة هذه المسألة بالتفصيل.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكر ممثل اليابان. وأعطي الكلمةَ الآن لممثِّل الصين.

السيد جي هاوجون (الصين) *(تحدث بالصينية):* إن تدمير الأسلحة الكيميائية بجميع أنواعها هو الهدف الأساسي من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأكملت روسيا مؤخراً عملية تدمير جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية، وهو تقدم كبير في تاريخ الاتفاقية، وتقدّر الصين ذلك أيما تقدير. وقد أُحرِز أيضاً بعض التقدم منذ بداية هذا العام في التعامل مع الأسلحة الكيميائية التي خلفتها اليابان في الصين، ولكن عملية التدمير لا تزال متأخرة على العموم.

(تابع بالإنكليزية)

إن العملية لا تزال متأخرة. ولذلك، تأمل الصين أن تقدم اليابان المزيد من الاستثمارات وتعجل بعملية الحفر والتدمير حتى تتم عملية تدمير الأسلحة التي خلفتها اليابان في الصين قبل سبعين عاماً وفقاً للإطار الزمني الذي اعتمدته الدورة الرابعة والثمانون للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستواصل الصين من جهتها العمل مع اليابان والتأكد من إنجاز هذه المهمة في الوقت المناسب.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكر ممثل الصين، وأعطي الكلمة الآن لسفير أوكرانيا.

السيد كليمينكو (أوكرانيا) *(تحدث بالإنكليزية):* سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة بعد توليكم الرئاسة، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بأحر التهاني على توليكم مهامكم وأن أتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى. وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي لكم وتعاونه معكم لتعزيز أهداف مؤتمر نزع السلاح.

وبالنظر إلى تزايد مخاطر الانتشار الناتجة عن التقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا، فضلاً عن تزايد التهديدات الإرهابية وضرورة أن تولي الدول هذه التطورات اهتماماً مستمراً لكفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) تنفيذاً فعالاً، أود أن أعلم الدول الأعضاء في المؤتمر بحلقة العمل الدولية بشأن تعزيز التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) في سياق تطور مخاطر الانتشار وتحدياته، التي عقدت في أوكرانيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في كييف. واجتمع أكثر من ٤٥ مشاركاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في كييف يومي ٢ و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) والتحديات الماثلة أمام تنفيذ هذا القرار الذي يهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

وكان الغرض الرئيسي من حلقة العمل هو معالجة مسائل التنفيذ، بما في ذلك تطور مخاطر الانتشار وتحدياته، وتعزيز التعاون العملي والتشغيلي والإنفاذي بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية. وبناء على ذلك، ركزت حلقة العمل، على وجه الخصوص، على أهمية تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤)، مع مراعاة قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥(٢٠١٦)، والمخاطر الحالية في سياق التطورات المستجدة في ميادين العلم والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وتعزيز الأمن الكيميائي والبيولوجي والنووي والمسائل الأخرى ذات الصلة. وخلال هذه المناسبة والمناقشات التي دارت وجُمعَت نقاطها الرئيسية مع ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، خُلص إلى أنه لا تزال هناك ثغرات في مجالات رئيسية، ولا سيما في الأمن البيولوجي على الرغم من التدابير الهامة التي اتخذها العديد من الدول لتعزيز إجراءات حظر أسلحة الدمار الشامل والضوابط المتعلقة بها، ووسائل إيصالها تنفيذا لالتزاماتها الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤)، واعتُرِف أيضاً بأن التطورات التي عرفتها طبيعة الإرهاب والتقدم السريع في مجالات العلم والتكنولوجيا والتجارة الدولية تتطلب اهتماماً متواصلاً لدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وترد في الموجز الذي أعده رئيس حلقة العمل الدولية معلومات أكثر تفصيلاً عن نتائج هذه الحلقة، فضلاً عن التوصيات ذات الصلة المقدمة عقب الأعمال المضطلع بها خلال هذا الحدث، ويطلب وفدنا إلى الأمانة التكرم بتعميم الموجز بوصفه وثيقة رسمية من وثائق دورة المؤتمر لهذا العام.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكر سفير أوكرانيا للفته انتباهنا إلى هذا العمل المنجز الهام للغاية، وأنا واثق من أن الأمانة ستقوم بتعميم المذكرة المذكورة. وليس لدي أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة. عذرا، اليابان تطلب أخذ الكلمة.

السيد شيندو (اليابان) *(تحدث بالإنكليزية):* أود أن أردّ على البيان الذي أدلت به الصين فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية المخلفة في الصين. فاليابان تعالج هذه المسألة بمحمل من الجد على أساس خطة التدمير التي وافق عليها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أن مشروع تدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة يحرز تقدماً. وهذا مشروع مشترك بين اليابان والصين، ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع شريكنا.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* الآن، وكما ذكرنا في الدورة الأخيرة، تتمثل الفكرة في مواصلة مناقشاتنا غير الرسمية، والانتقال إلى جو غير رسمي ومواصلة المناقشة بشأن برنامج العمل مسترشدين بالوثيقة التي عممت في وقت سابق. لذلك أود تعليق الجلسة الآن وقتاً وجيزاً، ونحن ننتقل إلى الجلسة غير الرسمية. عُلِّقت الجلسة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستُؤنفت الساعة ١١/٠٥.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* الزملاء الموقرون، هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ بيلاروس، لكم الكلمة.

السيد نيكولايتشيك (بيلاروس) *(تحدث بالإنكليزية):* أشكركم جزيل الشكر على إعطاء وفد بلدي الكلمة مرة أخرى. لن آخذ الكثير من وقتكم. أود فقط أن أوضح أنه ربما

ينبغي لنا، كمؤتمر، أن نلقي نظرة فاحصة على المنهجية، أي المقترحات التي قدمها السفير بيونتينو خلال الجلسة العامة اليوم.

وكرد فعل أولي، أود الإشارة إلى أن الكثير من العناصر تبدو لنا معقولة ومتسقة ومنطقية، وبالأساس في تماشيها مع القضايا التي طرحها وفد بيلاروس على المؤتمر، بما في ذلك في سياق أعمال الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً في العام الماضي.

ولذلك، أعتقد أننا إذا نظرنا إلى هذا المقترح بمزيد من التفصيل فقد نتمكن من الخروج من حلقتنا المفرغة.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكر ممثل بيلاروس، وأعطي الكلمة لسفير البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) *(تحدث بالإنكليزية):* سيدي الرئيس، ربما كان عليّ تقديم هذا التعليق خلال الجلسة غير الرسمية، ولكنكم كنتم سريعين. فقد علقتم الجلسة بسرعة، ولم يكن لدي متسع من الوقت لجمع أفكاري. أعتقد أن الجلسات الأولى لهذا العام قُدمت فيها العديد من المداخلات البناءة، مع وجود بعض العناصر المتقاربة التي تبين من خلالها أن الشاغل المشترك هو أن المؤتمر ينبغي ألا يستمر فترة أطول دون أي نشاط ملموس أو متفق عليه يكون مجدياً ومتسقاً مع ولاية المؤتمر والغرض منه. ولقد استمعنا اليوم إلى مقترح واضح للغاية قدمته ألمانيا. وكنا قد سمعنا مقترحاً مماثلاً من سفير الهند في الجلسة السابقة، ثم هناك العديد من الأفكار والمقترحات الواردة من قطاعات مختلفة. ولا أعتقد أن أيا منها يتناقض بشكل خاص مع غيره، ولكن ما يقلقني هو أن الوقت يمضي بسرعة ولن تلبث أن تنتهي فترة رئاستكم، ولذلك، ينبغي ألا نسمح لهذه الأفكار بالتلاشي. ومنه، أشعر بالقلق إزاء الحاجة إلى عملية غير رسمية أو حتى رسمية من نوع ما قد تقترحونها على الأقل لتحديد ما قيل هذا العام ثم محاولة وضع ورقة غير رسمية تتضمن أكثر العناصر أهمية حتى نتمكن من النظر إليها وإرسالها إلى عواصمنا لترجمتها. وأجد الجو الذي بدأنا فيه المؤتمر هذا العام أكثر إيجابية مقارنة بالعام الماضي. وهذا كل ما أريد قوله، ونحن ربما نحتاج إلى بعض الأفكار بشأن كيفية ترجمة ما قيل إلى شيء يمكن النظر إليه بصورة أكثر تحديداً.

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية):* أشكركم، سعادة السفير. تلك هي فكرتنا كذلك، ونحن نعمل مع الأمانة على جمع بعض الأفكار في هذا الصدد. وقد وصفتُها بالقائمة القصيرة في وقت سابق، ولكنني أعتقد أنه سيكون بوسعنا، عندما نعود يوم الثلاثاء المقبل، أن نعرض عليكم بعض الخطوات المقبلة حول كيفية استيعاب هذا الأمر والمضي به قدماً. وفي تلك المرحلة، أعتقد أنه سيكون بوسعنا أن نطرح عليكم ورقة يمكنكم أن ترسلوها إلى عواصمكم حتى نواصل السير في مناقشة هذه المسألة لمحاولة الخروج ببعض الاستنتاجات قبل نهاية فترة رئاسة سري لانكا. إن أفكاركم متسقة للغاية مع تفكيرنا في هذه المرحلة، وسوف نجري بعض المناقشات تحضيراً لذلك.

وحيث إني لا أرى أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة، فإن عملنا لهذا اليوم ينتهي بذلك. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء ٦ شباط/فبراير الساعة ١٠/٠٠. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.